القيادة والادارة التربوية الناجحة بعد عام ٢٠٠٣ العراق إنموذجاً

م.م أزهار هادي مجيد

قسم التعليم المهني/ الكرخ الثانية

البريد الإلكتروني Email : Azharhadi631@gmail.com

الكلمات المفتاحية: القيادة التعليمية ، الإدارة في العراق ، التعليم الشامل ، أفضل الممارسات العالمية ، إصلاح التعليم.

كيفية اقتباس البحث

مجيد ، أزهار هادي، القيادة والادارة التربوية الناجحة بعد عام ٢٠٠٣ العراق إنموذجاً،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، شباط ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Successful educational leadership and administration after 2003 Iraq is a model

M.M. Azhar Hadi Majeed
department of vocational education al-karkh ll

Keywords : Educational leadership, administration in Iraq, comprehensive education, global best practices, education reform.

How To Cite This Article
Majeed, Azhar Hadi, Successful educational leadership and administration after 2003 Iraq is a model, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, February 2026,Volume:16,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This research delves into the pivotal role of educational leadership and management in Iraq's post-conflict reconstruction era, focusing on the challenges and opportunities within the educational system. Amidst the backdrop of rebuilding a nation, the study explores how educational leaders in Iraq navigate the complexities of reforming the educational landscape, emphasizing the integration of global best practices, technological advancements, and inclusive educational policies. Through qualitative analysis and review of existing literature, the research highlights the essential strategies adopted by educational leaders to enhance the quality and accessibility of education. It underscores the significance of collaborative leadership, digital literacy, and equitable learning environments in shaping a resilient and inclusive educational system. The study aims to contribute to the broader discourse on educational reform in post-conflict settings, providing insights into the transformative potential of effective leadership and management in overcoming the barriers to educational development.

This study begins by analyzing the role of educational leadership in the success of educational administration in Iraq within its historical, political and social context, as well as comparing it with some international models in order to identify the most prominent challenges facing educational leaders in Iraq, with a focus on the human aspect within educational institutions. The study also aims to provide an analytical vision that contributes to understanding the educational process and the educational reality in Iraq, and to anticipate its development paths in a way that enhances the effectiveness of the educational system in an environment characterized by instability.

الملخص:

يغوص هذا البحث في الدور الحاسم للقيادة التعليمية والإدارة في عراق ما بعد النزاع، مركزًا على التحديات والفرص داخل النظام التعليمي. في ظل إعادة بناء الأمة، يستكشف البحث كيف يتنقل القادة التعليميون في العراق عبر تعقيدات إصلاح المشهد التعليمي، مع التأكيد على دمج أفضل الممارسات العالمية، التقدم التكنولوجي، والسياسات التعليمية الشاملة. وتحليل النوعي ومراجعة الأدبيات القائمة، يبرز البحث الاستراتيجيات الأساسية التي يتبناها القادة التعليميون لتعزيز جودة وإمكانية الوصول إلى التعليم. يؤكد على أهمية القيادة التعاونية، الأمية الرقمية، وبيئات التعلم المتكافئة في تشكيل نظام تعليمي مرن وشامل. يهدف البحث إلى الإسهام في النقاش الأوسع حول إصلاح التعليم في السياقات ما بعد النزاع، مقدمًا رؤى حول القدرة التحويلية للقيادة والإدارة الفعالة في التغلب على العوائق أمام التطور التعليمية.

تنطلق هذا الدراسة من تحليل دور القيادة التربوية في نجاح الادارة التعليمية في العراق ضمن سياقها التاريخي السياسي والاجتماعي، فضلاً عن مقارنتها مع بعض النماذج الدولية بهدف تحديد ابرز التحديات التي تواجهها القيادات التعليمية في العراق، مع التركيز على الجانب الانساني داخل المؤسسات التعليمية، كما وتهدف الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية تسهم في فهم العملية التربوية والواقع التعليمي في العراق، والاستشراف لمسارات تطورها بما يعزز من فاعلية النظام التعليمي في ظل بيئة تتسم بعدم الاستقرار.

المقدمة :

تلعب القيادة والإدارة دورًا حاسمًا في تشكيل جودة وفعالية التعليم والتعلم، لاسيما المناطق التي تأثرت أنظمتها التعليمية بالاضطرابات السياسية والاجتماعية، مثل العراق، وفي هذا الاطار يقدم المشهد التعليمي العراقي حالة تحليلية فريدة لفهم ديناميكيات القيادة والإدارة التعليمية الناجحة في سياق تاريخ طويل من عدم الاستقرار محفوف بالتعقيدات التاريخية والتحديات المعاصرة.

افرزت التحولات السياسية والامنية المتعاقبة في العراق تحديات كبيرة ومعقدة امام المؤسسات التعليمية ،فرض عليها تبني انماط ادارية جديدة اكثر مرونة ورسم ستراتيجيات قادرة على مواجهة تلك التحديات والتكيف مع ظروف العمل الغير مستنقرة، اثبتت تلك الاستراتيجيات فعاليتها في الصمود والاستمرار في هذا البيئة المتميز، على الرغم من أن تاريخ العراق مليء بفترات الصراع وعدم الاستقرار، وكل واحدة منها تركت أثرًا لا يُمحى على نظامه التعليمي.

تنطلق هذا الدراسة من تحليل دور القيادة التربوية في نجاح الادارة التعليمية في العراق ضمن سياقها التاريخي السياسي والاجتماعي، فضلاً عن مقارنتها مع بعض النماذج الدولية بهدف تحديد ابرز التحديات التي تواجهها القيادات التعليمية في العراق، مع التركيز على الجانب الانساني داخل المؤسسات التعليمية، كما وتهدف الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية تسهم في فهم العملية التربوية والواقع التعليمي في العراق، والاستشراف لمسارات تطورها بما يعزز من فاعلية النظام التعليمي في ظل بيئة تتسم بعدم الاستقرار.

مشكلة البحث:

تواجه القيادة التعليمية والتربوية في العراق مابعد ٢٠٠٣ تحديات فريدة تتعلق بإعادة بناء وتحديث النظام التعليمي في مواجهة العوائق البنيوية، نقص الموارد، والحاجة الماسة إلى تعزيز الشمولية والجودة التعليمية، تتمثل مشكلة الدراسة في محدودية وفاعلية الادوار التي تقوم بها القيادات التربوية في مواجهة التحديات البنيوية والادارية التي تواجه النظام التعليمي في العراق في ظل عدم الاستقرار ،انعكس ذلك على جودة التعليم وشموليته.

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة البحثية من فرضية مفادها : كلما ازدادت التحديات داخل النظام التعليمي في العراق، كلما ارتأت القيادة التعليمية إلى اتخاذ تدابير وإجراءات أكبر لمواجهة تلك التحديات.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على مناهج البحث العلمي ومنها:

١-**المنهج التحليلي الوصفي:** لبيان تحليل ووصف دور القيادة والادارة التربوية، للوصول الى الأهداف والمقومات والمحددات المؤثرة فيها.

٢-**المنهج التاريجي:** لتتبع تطور التحديات البنيوية والادارية التي واجهت النظام التعليمي في العراق.

٣-**المنهج الاستقرائي:** لاستخلاص النتائج العامة من الجزئيات،وصولاً إلى الاستنتاجات.

أسئلة البحث الرئيسة :

١.ما هي الاستراتيجيات الرئيسية التي تبنتها القيادات التعليمية في العراق لإعادة بناء وتطوير البنية التحتية التعليمية في مرحلة ما بعد النزاع ؟

٢.كيف يمكن للتكنولوجيا أن تلعب دورًا في تحسين جودة التعليم وتوسيع نطاق الوصول إليه في العراق ؟

٣.بأي الطرائق يتم دمج الممارسات العالمية الأفضل في النظام التعليمي العراقي لتعزيز الشمولية والعدالة التعليمية ؟

٤.ما هي التحديات والفرص المتعلقة بتنفيذ أساليب القيادة التعاونية والموزعة في المدارس العراقية ؟

٥.كيف يتم تكييف البرامج والمبادرات التعليمية لمعالجة الاحتياجات النفسية والاجتماعية للطلاب، خاصةً أولئك الذين تأثروا بالنزاعات ؟

أهداف الدراسة :

-الأهداف النظرية :

١.تحليل التحديات التي تواجه القيادة التعليمية والإدارة في العراق في مرحلة ما بعد النزاع وتأثيرها على إعادة بناء وتطوير النظام التعليمي.

٢.استكشاف استراتيجيات القيادة التعليمية الفعالة المتبعة في العراق لتحسين الجودة التعليمية والوصول إليها.

-الأهداف العملية :

١.تقييم دور التكنولوجيا في تعزيز التعليم وتوسيع نطاق الوصول إلى الموارد التعليمية في العراق.

٢.دراسة كيفية تكييف وتطبيق الممارسات العالمية الأفضل في السياق التعليمي العراقي لدعم الشمولية والعدالة.

٣.فحص تأثير أساليب القيادة التعاونية والموزعة على بيئة التعلم ومشاركة المعلمين والطلاب في المدارس العراقية.

٤.تحديد البرامج والمبادرات التي تعالج الاحتياجات النفسية والاجتماعية للطلاب، خصوصًا الذين عانوا من تأثيرات النزاعات.

٥.تحليل دور الشراكات المحلية والدولية في دعم التطوير التعليمي وإعادة البناء في العراق.

الإطار النظري :

المبحث الأول

نظام التعليم العراقي قبل عام ٢٠٠٣ بشكل عام

اتسم نظام التعليم العراقي قبل عام ٢٠٠٣، ببنية مركزية معقدة صارمة تعكس طبيعة النظام السياسي وتأثيراته الطموحة في السيطرة على القطاع التعليمي وأخضاعه لتوجهات الدولة وهيمنتها المباشرة، مما جعله جزءاً من منظومة الحكم اكثر من كونه مؤسسة مستقلة تعمل لنشر العلم والمعرفة، تميزت هذه المرحلة بإنجازات وتحديات كبيرة ، تعكس السياق الاجتماعي والسياسي الأوسع في العراق تحت نظام حزب البعث، التي اتسمت بالسلطوية والاستقطاب الايديولوجي، ويعد تحليل هذه المرحلة ضرورياً لفهم هذا العصر ضروري لفهم طبيعة التحولات وتطور حالة القيادة التعليمية وانماط ادارتها داخل النظام التعليمي في البلاد. في أواخر القرن العشرين، كان العراق غالبًا ما يُشار إليه كواحد من أكثر أنظمة المتقدمة نسبياً على المستوى الاقليمي للأنظمة العربية. ركز النظام البعثي، على التعليم كأداة لبناء الأمة ونشر الأيديولوجية. أدى هذا التأكيد إلى معدلات مرتفعة في القراءة والكتابة، والوصول الواسع إلى التعليم، والاستثمار الكبير للدولة في البنية التحتية التعليمية. (مزعل، ١٩٩٠، صفحة ٣٢).

أن الحروب المتلاحقة التي شهدها العراق لاسيما الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وحرب الخليج الثانية (١٩٩١) اسهمت في احداث اختلالات كبيرة في بنية واقع نظام التعليم العراقي ، فقد ادت تلك الحروب والنزاعات إلى استنزاف موارد البلاد المادية والبشرية وزيادة الأعباء المالية، مما أدى إلى انخفاض في تمويل التعليم وجودته. على الرغم من هذه التحديات، واصل النظام السيطرة القوية على القطاع التعليمي، واستخدمه كوسيلة لتعزيز الشعور القومي وتوطيد السلطة. واجه نظام التعليم العراقي تدهورًا إضافيًا في التسعينيات بسبب العقوبات الشاملة التي فرضتها الأمم المتحدة. على الرغم من أن هذه العقوبات كانت تهدف إلى إضعاف النظام، إلا أنها ألحقت الضرر بالقطاع التعليمي، مما أدى إلى نقص في الإمدادات الأساسية وتجاوز المواد التعليمية وتدهور البنية التحتية. عانت جودة التعليم بشكل كبير، مع انخفاض ملحوظ في المعايير الأكاديمية وأداء الطلاب. (تايه، ٢٠٢١، صفحة ٥٦٩).

في هذه المرحلة اقتصر دور القيادة التعليمية بشكل أساسي على تطبيق سياسات الحكومة وضمان الالتزام بالموقف الأيديولوجي للنظام. إذ ان اتسم النظام التعليمي بالطابع الهرمي، وتنفيذ التوجيهات من أعلى إلى أسفل، بنهج الإدارة البيروقراطية، مما ترك القليل من الاستقلالية الممنوحة للمدارس و المعلمين. حيث كانت مركزية الحوكمة التعليمية تعني أن القرارات المتعلقة بالمنهج وطرائق التدريس وإدارة المدرسة كانت تتخذ على أعلى مستويات الحكومة، غالبًا دون النظر في الاحتياجات أو السياقات المحلية. على الرغم من ذلك فقد تمكن النظام التعليمي في العراق من امكانية تحقيق معدلات للقراءة والكتابة في صفوف تعليم النساء لاسيما الفتيات بالالتحاق بالمدارس والجامعات لتحقيق مشهد تعليمي اكثر توازناً بين الجنسين توازن (خالد، ٢٠١٥، صفحة ٢٠٦).

المطلب الأول

إصلاحات ما بعد عام ٢٠٠٣ وتحولات التعليم

شهد هذا العصر سلسلة من الإصلاحات والتحولات الطموحة التي هدفت إلى إعادة هيكلة نظام التعليم العراقي، الذي تأثر بشدة بعقود من الحكم الاستبدادي والصراع. فتحت حقبة ما بعد عام ٢٠٠٣ مسارات جديدة للتطوير التعليمي، على الرغم من التحديات والعقبات التي واجهتها.

كانت إصلاحات التعليم في العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ مدفوعة بمزيج من الرغبات الداخلية للتغيير والتأثيرات الخارجية، وخاصة من قوات التحالف والمنظمات الدولية. هدفت هذه الإصلاحات إلى إزالة الأيديولوجية البعثية من المناهج الدراسية وإعادة بناء البنية التحتية ومراجعة المناهج وتحسين جودة التدريس والتعلم. كان أولى الخطوات هو إزالة الأيديولوجية البعثية من الكتب المدرسية والمواد التعليمية، وهي عملية تضمنت مراجعة واسعة النطاق للمناهج في جميع مستويات التعليم. (راشد و دغيم، ٢٠٢٣، صفحة ١٠) . كانت إعادة بناء البنية التحتية التعليمية مجالاً آخر حاسماً للتركيز. أدى الحرب والصراعات اللاحقة إلى تدمير العديد من المدارس أو تخريبها. توجهت الجهود الحكومية والمساعدات الدولية نحو إعادة بناء المدارس وتزويدها بالمواد الأساسية وخلق بيئة تعليمية أكثر ملاءمة. ومع ذلك، فإن حجم الدمار وعدم الاستقرار المستمر شكل تحديات كبيرة لهذه الجهود، مما أدى إلى تقدم غير متساوٍ في مناطق البلاد المختلفة. (خالد، ٢٠١٥، صفحة ٢٠٦). كان التركيز على ديمقراطية النظام التعليمي جانبًا مهمًا آخر من إصلاحات ما بعد عام ٢٠٠٣. تضمن ذلك منح المدارس والجامعات استقلالية أكبر، وتشجيع مشاركة المجتمع في صنع القرار التعليمي، وتعزيز سياسات التعليم الشامل. كان الهدف هو

الانتقال بعيدًا عن النهج المركزي الذي اتبعه النظام السابق وتعزيز بيئة تعليمية أكثر انفتاحًا ومشاركة واستجابة. ومع ذلك، لم تخلُ هذه الإصلاحات من تحدياتها. شكلت المخاوف الأمنية المستمرة وعدم الاستقرار السياسي والانقسامات الطائفية عقبات كبيرة أمام تنفيذ التغييرات التعليمية. غالبًا ما أصبحت المدارس والجامعات أهدافًا للعنف، مما زاد من صعوبات الحفاظ على الأنشطة التعليمية المنتظمة وضمان سلامة الطلاب والمعلمين. علاوة على ذلك، أدى السرعة السريعة للإصلاحات وعدم وجود خطة استراتيجية طويلة الأمد متماسكة إلى عدم الاتساق والفجوات في تنفيذ هذه السياسات.

المطلب الثاني

تأثير عدم الاستقرار السياسي على القيادة التعليمية

يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى ارباك شديد في القيادة التعليمية في العراق، بأعتبارها أحد مصادر المعرفة التي تستمد منها السلطة والشرعية، إذ أن تأثير عدم الاستقرار السياسي يكون عميقًا ومتعدد الجوانب، ويسبب تغيرات مستمرة في القيادات العليا، ضعف في الاستراتيجية التنفيذية، وتدخلات سياسية تعيق من الاستقرار الازم للتخطيط على الامد الطويل مما يؤدي إلى تدهور التعليم ليترك اثار على جودة التعليم،وزعزعة الاستقرار الاداري والتعليمي في المؤسسات التعليمية يلقي بضلاله على عدم الاستقرار في الادارات المحلية والمدرسية كان للبيئة السياسية المضطربة، المتميزة بالصراعات وتغييرات الأنظمة والنزاعات الطائفية، تأثيرات بعيدة المدى على الإدارة والحوكمة وجودة التعليم في البلاد. (الغالبي، ٢٠١٢، صفحة ٢٥)

أدى التغير في المشهد السياسي أيضًا إلى تغييرات متكررة في السياسات التعليمية وأولوياتها. غالبًا ما جلب كل نظام جديد أو تغيير سياسي رؤية مختلفة للتعليم، مما أدى إلى نقص في الاتساق والاستمرارية في التخطيط والإدارة التعليمية. اضطر القادة التعليميون للتنقل في هذه التغييرات، غالبًا مع موارد ودعم محدودين، مع محاولة الحفاظ على التركيز على تعلم ورفاهية الطلاب، كما أثر عدم الاستقرار السياسي على تعيين القادة التعليميين وأدوارهم. في كثير من الحالات، كانت مناصب القيادة التعليمية خاضعة للمحسوبية السياسية والتأثير، اذ كانت التعيينات تعتمد في كثير من الأحيان على الولاء والاعتبارات السياسية أكثر من الخبرة التعليمية أو القدرة على القيادة. أدى هذا أحيانًا إلى عدم تطابق بين مهارات ومؤهلات القادة واحتياجات المؤسسات التعليمية التي يخدمونها. (عبدالغني، ٢٠٠٠، صفحة ١٢). علاوة على ذلك، وضعت السياسة التعليمية القادة التعليميين في موقف صعب. كان عليهم التوفيق بين توجيهات وسياسات الحكومة، التي غالبًا ما تتأثر بالمناخ السياسي السائد، وبين احتياجات وحقوق طلابهم ومعلميهم.

في بعض الحالات، كان هذا يعني تنفيذ أو تطبيق سياسات قد لا تتوافق مع أفضل الممارسات التعليمية أو احتياجات المجتمع المحلي. كان تأثير عدم الاستقرار السياسي على القيادة التعليمية واضحًا أيضًا في مجال تخصيص الموارد. غالبًا ما أدت الأوضاع السياسية والأمنية المتقلبة إلى تمويل متقطع للتعليم، اذ تلقت بعض المناطق والمدارس دعمًا أكبر من غيرها. كافح القادة التعليميون مع هذه التفاوتات، وغالبًا ما كان عليهم القيام بالمزيد بموارد أقل، وإيجاد طرائق مبتكرة لاستغلال الموارد المحدودة لتلبية احتياجات طلابهم ومعلميهم. (جريو، ٢٠٠٤، صفحة ٨٧). وسط هذه التحديات، أظهر بعض القادة التعليميين في العراق مرونة وابتكارًا ملحوظًا. في مواجهة الموارد المحدودة والمشهد السياسي المتغير، وجدوا طرقًا لإعادة بناء المدارس التالفة وخلق بيئات تعليمية شاملة وتوفير الدعم النفسي للطلاب المتأثرين بالصراع. لعب هؤلاء القادة دورًا حاسمًا في ضمان استمرار التعليم على الرغم من التحديات، وغالبًا ما أصبحوا منارات للأمل والاستقرار في مجتمعاتهم. في مجال التعليم العالي، أثر عدم الاستقرار السياسي على الحرية الأكاديمية واستقلالية الجامعات. كان على قادة الجامعات التنقل في الديناميكيات السياسية المعقدة، موازنين بين الحاجة إلى الاستقلال الأكاديمي والمطالب والضغوطات السياسية. أدى هذا أحيانًا إلى توترات وصراعات، مما أثر على جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

المبحث الثاني

التأثيرات الثقافية والاجتماعية على التعليم في العراق

نظام التعليم في العراق، كما هو الحال في أي دولة أخرى، مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالنسيج الثقافي والاجتماعي للأمة. تشكل هذه التأثيرات السياسات والممارسات والأولويات التعليمية، وفهمها ضروري للحصول على نظرة شاملة للمشهد التعليمي العراقي. تلعب الخلفية الثقافية والاجتماعية للعراق، المميزة بتاريخها الغني وتنوعها العرقي وتقاليدها الدينية، دورًا محوريًا في تشكيل نظامها التعليمي. أحد أهم التأثيرات الثقافية على التعليم في العراق هو الإرث التاريخي والفكري الغني للبلاد. باعتبارها مهد الحضارات القديمة مثل بلاد ما بين النهرين ومركزًا للتعلم والعلم في العصر الذهبي الإسلامي، للعراق تقليد طويل في تقدير التعليم والمعرفة. يستمر هذا الاحترام التاريخي للتعلم في التأثير على القيم التعليمية المعاصرة وطموحاتها. يستفيد القادة التعليميون وصانعو السياسات غالبًا من هذا الإرث الثقافي لإلهام الفخر والتحفيز لدى المتعلمين. (بكر، ٢٠٠٣، صفحة ٤) . ومع ذلك، يتسم المشهد الاجتماعي في العراق أيضًا بالتنوع والتعقيد، مع وجود مجموعات عرقية متعددة (مثل العرب والأكراد والتركمان والآشوريين) والمجتمعات الدينية (بما في ذلك المسلمون الشيعة والسنة والمسيحيون واليزيديون وغيرهم). لهذا التنوع تأثيرات

على نظام التعليم، والذي يجب أن يلبي الاحتياجات الثقافية واللغوية والدينية المتنوعة. يواجه القادة التعليميون تحديًا في إنشاء مناهج دراسية وبيئات تعلم تشمل هذا التنوع وتحترمه، وتعزز الوحدة والتفاهم بين المجموعات المختلفة. (مكي، ١٩٩١، صفحة ٢٠). تلعب الديانة أيضًا دورًا هامًا في نظام التعليم العراقي. كان التعليم الإسلامي مكونًا أساسيًا، ليس فقط في المدارس الدينية ولكن أيضًا في المنهج التعليمي العام. كان دمج التعليم الديني موضوعًا للنقاش، اذ تركز النقاشات حول كيفية التوازن بين التعاليم الدينية والمواد العلمانية وكيفية استيعاب الجماعات الدينية الأقلية. يجب على القادة التعليميين التنقل في هذه التعقيدات، وضمان تقديم التعليم الديني بطريقة تعزز الاحترام المتبادل والتسامح. تؤثر أدوار النساء في المجتمع وديناميات الجنسين في العراق أيضًا على الممارسات والسياسات التعليمية. بينما تم إحراز تقدم كبير في تعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم، لا تزال الآراء التقليدية عن أدوار الجنسين سائدة في العديد من المجتمعات، مما يؤثر على وصول الفتيات إلى التعليم وخياراتهن التعليمية. أثرت التاريخ الحديث للعراق من الصراع وعدم الاستقرار السياسي بشكل عميق على المجتمع، وبالتالي على قطاع التعليم. تنعكس تجارب الحرب والتشريد والصدمة في الفصول الدراسية، اذ يمتلك العديد من الطلاب والمعلمين تجارب مباشرة بهذه الأحداث. تتطلب هذه الحقيقة التركيز على الدعم النفسي الاجتماعي في المدارس، وتدريب المعلمين على الممارسات المستنيرة بالصدمات، والمناهج الدراسية التي تعزز السلام والمصالحة. (عبدالخالق، ٢٠١٨، صفحة ٥٠٨). كما تطورت الآراء الاجتماعية تجاه التعليم استجابةً للتغيرات الاقتصادية والسياسية. أدى التحول نحو اقتصاد أكثر توجهًا نحو السوق والحاجة إلى مهارات متنوعة في عالم معولم إلى التأثير على أولويات التعليم. هناك تأكيد متزايد على التعليم والتدريب المهني والتقني(TVET) ، فضلاً عن تطوير مهارات القرن الحادي والعشرين مثل التفكير النقدي والمعرفة الرقمية وريادة الأعمال. وتلعب الأسر دورًا حاسمًا في تعليم الأطفال، وغالبًا ما تؤثر على مساراتهم التعليمية وتطلعاتهم. يعد التواصل مع الأسر والمجتمعات وفهم توقعاتهم ومخاوفهم وإشراكهم في العمليات التعليمية مهامًا مهمة للقادة التعليميين. لا يثري هذا الانخراط تجربة التعلم فحسب، بل يضمن أيضًا دعم المجتمع الأوسع للمبادرات التعليمية.

المطلب الأول: النظام التعليمي العراقي المعاصر

يعد النظام التعليمي العراقي المعاصر، الذي نشأ من خلفية تاريخية مضطربة، كيانًا معقدًا ومتطورًا. في حقبة ما بعد عام ٢٠٠٣، خضع النظام لسلسلة من الإصلاحات والتحولات، في محاولة لمواجهة التحديات السابقة والتكيف مع الواقع الاجتماعي والسياسي الجديد. تكشف نظرة

عامة على هذا النظام عن هيكله وممارساته الحالية والجهود المستمرة لتحسين النتائج التعليمية في سياق وطني متغير بسرعة. يتم تنظيم نظام التعليم العراقي بشكل تقليدي، يشمل المراحل الابتدائية والثانوية والعليا. التعليم الابتدائي، الذي يستمر لمدة ست سنوات، إلزامي ويمثل المرحلة الأساسية. يلي ذلك التعليم الثانوي، المقسم على مرحلتين، كل منهما تستمر ثلاث سنوات. المرحلة الأولى عامة لجميع الطلاب، بينما تسمح المرحلة الثانية بالتخصص في المجالات العلمية أو الأدبية. يشمل التعليم العالي الجامعات والمعاهد التقنية، التي تقدم مجموعة من البرامج الجامعية والدراسات العليا والدكتوراه. (مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي؛، ٢٠١٩، الصفحات ٢-٣). كان للإصلاحات التي تمت بعد عام ٢٠٠٣ تأثير كبير على حوكمة النظام التعليمي العراقي. كان التغيير الرئيسي هو لامركزية الإدارة التعليمية، في محاولة للابتعاد عن نموذج المركزية الشديدة في الماضي. هدف هذا التحول إلى منح المزيد من الاستقلالية للمدارس الفردية والسلطات التعليمية المحلية، مما يسمح باتخاذ القرارات التي تعكس الاحتياجات والسياقات المحلية. ومع ذلك، كان تطبيق اللامركزية غير متساوٍ، اذ تكيفت بعض المناطق بشكل أكثر فعالية من غيرها. كان تطوير المناهج الدراسية ومراجعتها عمليات مستمرة في النظام التعليمي العراقي المعاصر. تم بذل جهود لتطهير المناهج من الدعاية السياسية ودمج المعايير التعليمية الدولية الحديثة. تركز الجهود على إنشاء منهج متوازن يعزز التفكير النقدي والإبداع والمهارات العملية، إلى جانب المواد الأكاديمية التقليدية. ومع ذلك، يظل التحدي قائمًا في تنفيذ هذه المناهج بشكل فعال في مناطق جميعها، وخاصة في المناطق الريفية والمتأثرة بالنزاعات. (القيسي، ٢٠١٥، صفحة ١٢). يشكل تدريب المعلمين وتطويرهم المهني جوانب حاسمة في الممارسات التعليمية الحالية. بالاعتراف بالحاجة إلى معلمين ماهرين ومتحمسين، استثمرت الحكومة العراقية ومختلف الشركاء الدوليين في برامج تدريب المعلمين. تهدف هذه البرامج إلى تحديث مهارات التدريس للمعلمين وتعريفهم بالتقنيات التعليمية الجديدة وتحسين خبرتهم في المواد الدراسية. جانب آخر ملحوظ في النظام التعليمي العراقي المعاصر هو التركيز على إعادة بناء وتعزيز البنية التحتية التعليمية. شملت إعادة الإعمار بعد النزاع ليس فقط إعادة بناء المدارس هيكل، ولكن أيضًا تجهيزها بالموارد والتكنولوجيا اللازمة. تم دعم هذه العملية بمساعدات دولية واستثمارات، لكن تحديات مثل نقص التمويل ومشاكل الأمان عرقلت التقدم المستمر. في التعليم العالي، تسعى الجامعات العراقية لتحسين معاييرها الأكاديمية والاندماج العالمي. كان هناك تركيز على تطوير البحث وآليات ضمان الجودة والتعاون الدولي. تجري جهود لضمان أن تتنافس مؤسسات التعليم العالي العراقية على المستوى الدولي، وإنتاج بحوث عالية الجودة، وإعداد الخريجين لسوق العمل

العالمي. ومع ذلك، تواجه هذه المبادرات عقبات مثل التمويل المحدود وعجز البنية التحتية والحاجة إلى تحديث الممارسات الأكاديمية والإدارية. (عبدالرازق جليل،٢٠٢٠، ص٣٢).

المطلب الثاني: أساليب القيادة في المدارس العراقية

في المشهد المعقد والمتطور لنظام التعليم العراقي، تلعب أساليب القيادة السائدة داخل المدارس دورًا حاسمًا في تشكيل النتائج التعليمية. تظهر المدارس العراقية، التي تنبثق من تاريخ الحكم الاستبدادي وتواجه التحديات المستمرة، مجموعة متنوعة من أساليب القيادة. تعكس هذه الأساليب ليس فقط السياق الثقافي والاجتماعي الفريد للبلاد ولكن أيضًا عمليات التحول الجارية في القطاع التعليمي، تقليديًا كان أسلوب القيادة في المدارس العراقية يتميز بنهج هرمي من أعلى إلى أسفل، ليمثل الحكم المركزي من عهد النظام السابق على الالتزام الصارم بالسياسات والتوجيهات الحكومية، لم يترك مجالاً للمبادرة الفردية من الابداع أو الابتكار على مستوى المدرسة،تتنوع الاساليب للقيادة التعليمية بين الانماط التقليدية والحديثة في المدارس العراقية حيث يسعى القادة التعليميون إلى الموازنة بين التعليمالت المركزية وتطبيق أساليب تربوية اكثر فاعلية، كالقيادة الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار، فضلاً عن القيادة التحويلية (الأعرجي، ٢٠١٢، صفحة ٦٦) . ومع ذلك، أدت الإصلاحات التعليمية بعد عام ٢٠٠٣ إلى تحول نحو أساليب قيادة أكثر مشاركة وتوزيعًا. تم تحفيز هذا الانتقال بالتسليم بأن القيادة المدرسية الفعالة أساسية لتحسين جودة التعليم ونتائج الطلاب. يُشجع قادة المدارس العراقية المعاصرين بشكل متزايد على اعتماد نهج أكثر تعاونًا، يشركون المعلمين والموظفين وأحيانًا حتى الطلاب وأولياء الأمور في عمليات صنع القرار. يهدف هذا النموذج المشارك إلى خلق بيئة مدرسية أكثر شمولًا ودعمًا، معززًا شعورًا بالمجتمع والمسؤولية المشتركة. جانب مهم آخر من أساليب القيادة الحالية في المدارس العراقية هو التركيز على القيادة التحويلية. يؤكد هذا النهج على القيادة الرؤيوية، ملهمًا ومحفزًا للموظفين والطلاب لتحقيق مستويات أعلى من الأداء. يُنظر إلى القادة التحويليين في المدارس العراقية على أنهم وكلاء للتغيير، يسعون لتحسين ممارسات المدرسة التعليمية. من المتوقع أن يكونوا ليسوا فقط إداريين ولكن أيضًا رؤيويين تعليميين، قادرين على قيادة مدارسهم أثناء التغيير وعدم التقيد. أصبحت القيادة التعليمية أيضًا تكتسب أهمية في المدارس العراقية. يركز هذا الأسلوب على دور قائد المدرسة في تشكيل البرنامج التعليمي، وتحسين التدريس والتعلم، وضمان النجاح الأكاديمي لجميع الطلاب. يشارك قادة التعليم في تطوير المناهج الدراسية وتدريب المعلمين وممارسات الفصول الدراسية. يعملون بشكل وثيق مع المعلمين لتطوير استراتيجيات تدريس فعالة ومراقبة تقدم الطلاب. في سياق العراق، اذ أنُ تحسين جودة التعليم هو

أولوية رئيسية، يُعتبر دور قائد التعليم مهمًا بشكل متزايد. (القيسي، ٢٠١٥، صفحة ١٢). واجه العراق تحديات كان ابرزها عدم الاستقرار السياسي والصراع وكثرة النزاعات السياسية فرض قيود على الموارد المالية والاجتماعية والاقتصادي، وعليه يجب وجود درجة من القيادة لأدارة الازمة داخل امؤسسات التعليمية وغالبًا تتطلب القيادة الفعالة في الأزمات واتخاذ القرارات بسرعة والمرونة والقدرة على الحفاظ على الهدوء والاستمرارية في وجه الشدائد ، أصبحت القيادة التكيفية أيضًا أسلوبًا ذا صلة في السياق التعليمي العراقي. يتعلق هذا النهج بالاستجابة بفعالية للظروف المتغيرة، والمرونة في حل المشاكل، وتشجيع الابتكار. في المدارس العراقية، تعد القادة التكيفيون هم الذين يمكنهم التنقل في تعقيدات المشهد التعليمي المتغير، واحتضان الأساليب والتقنيات الجديدة، وتوجيه مدارسهم أثناء عمليات الانتقال والتحولات. على الرغم من هذه الأساليب القيادية المتطورة ، لا تزال هناك تحديات في تنفيذها بشكل كامل في جميع المدارس في العراق. يمكن أن تعيق عوامل مثل العقليات التقليدية ونقص فرص التطوير المهني للقادة والضغوط السياسية والاجتماعية المستمرة اعتماد أساليب قيادة أكثر حداثة. فضلاً عن ذلك ، يعني التباين في الموارد والظروف عبر المناطق المختلفة في العراق أن قادة المدارس يواجهون تحديات متنوعة وقد يحتاجون إلى تكييف أساليب قيادتهم وفقًا لذلك.

المطلب الثالث

استراتيجيات الإدارة في تخصيص الموارد وتطوير المناهج الدراسية

في المشهد المتطور لنظام التعليم العراقي، تعد استراتيجيات الإدارة الفعالة في تخصيص الموارد وتطوير المناهج الدراسية حاسمة لتعزيز النتائج التعليمية ، تتطلب تحديات إعادة بناء وإصلاح المدارس في بيئة ما بعد النزاع إدارة حكيمة ، توازن بين الحاجة إلى تعليم ذي جودة والموارد المحدودة غالبًا. تعكس الاستراتيجيات المستخدمة في هذه المجالات جهدًا متضافرًا لإحياء وتحسين قطاع التعليم العراقي.

اولاً: تخصيص الموارد

يعد تخصيص الموارد في المدارس العراقية جانبًا معقدًا وتحديًا في الإدارة التعليمية. بعد سنوات من النزاع وعدم الاستقرار، وجدت العديد من المدارس نفسها تكافح مع البنية التحتية المتضررة والإمدادات غير الكافية ومواد التدريس غير الكافية، تطلب معالجة هذا العجز وإدارة الميزانيات المحدودة استراتيجيات استراتيجية ومبتكرة. كانت إحدى الاستراتيجيات الرئيسية هي تحديد أولويات الموارد بناءً على الإلحاح والتأثير. ركز مدراء المدارس والسلطات التعليمية على تخصيص الموارد لأهم المجالات أولاً، مثل إصلاح المباني المدرسية التالفة وضمان الخدمات

الأساسية وتوفير المواد التعليمية الأساسية. تعد هذه الأولوية ضرورية لضمان استمرارية المدارس بأمان وفعالية. (حسين، ٢٠١١، صفحة ٥٤)

فضلاً عن ذلك، كان هناك اعتماد متزايد على التمويل الخارجي والشراكات لتكملة التخصيصات الحكومية ، لعبت المنظمات الدولية للمعونة والمنظمات غير الحكومية والشركاء الخارجيين الآخرين دورًا هامًا في توفير الموارد، وخاصة في المناطق الأكثر تضررًا من النزاع. لا تجلب هذه الشراكات التمويل الإضافي فحسب، بل تجلب أيضًا الخبرة والمواد التي قد لا تكون متاحة محليًا. كانت إحدى الاستراتيجيات الأخرى هي لامركزية إدارة الموارد، مما يسمح باتخاذ القرارات المحلية. تقر هذه الطريقة بأن قادة المدارس والإداريين المحليين غالبًا ما يكونون في أفضل وضع لفهم والاستجابة لاحتياجات مدارسهم الخاصة. تهدف اللامركزية إلى جعل تخصيص الموارد أكثر استجابة وملاءمة لسياقات المدرسة الفردية.

المبحث الثالث: تطوير المناهج الدراسية

تعد تطوير منهج دراسي ذي صلة وفعالية منطقة حرجة أخرى في الإدارة التعليمية في العراق. بدأت الإصلاحات بعد عام ٢٠٠٣ تجديدًا كبيرًا في المنهج الدراسي، بهدف إزالة التسييس من التعليم ودمج المعايير التعليمية الحديثة. (جودة، ٢٠١٢، صفحة ٥٩)

ونتيجة التطور السريع التي شهده العالم بتقدم التكنولوجيا استوجب علينا تطوير المناهج الدراسية لمواكبة متطلبات العملية التعليمية واصلاح المنظومة التربوية بالاعتماد على عناصر الجودة الشاملة لمواجهة التحديات والرهانات ورسم الاستراتيجيات الرئيسية في تطوير المنهج التي تواكب عصر الانفجار المعرفي وثورة المعلومات والاعلام والاتصال في عصر العولمة، تسعى الدول جاهدة على فالعملية التربوية تصميم المناهج الجديدة لتكون أكثر توافقًا مع الاحتياجات التعليمية المعاصرة والاتجاهات العالمية. يشمل ذلك تركيزًا أكبر على التفكير النقدي وحل المشكلات والمهارات العملية، إلى جانب المواد الأكاديمية التقليدية، فالعملية التعليمية عملية متحركة ومتغيرة تبعاً للمتغيرات الحياة. (عاشور، ٢٠٠٧، صفحة ٢٤)

كان دمج التكنولوجيا ومعرفة الحاسوب في المنهج نقطة تركيز أخرى مهمة. والاعتراف بأهمية المهارات التكنولوجية في القرن الحادي والعشرين، تقوم المدارس العراقية بشكل متزايد بدمج الأدوات والموارد الرقمية في تعليمها. يعد تطوير منهج دراسي مرن وقابل للتكيف استراتيجية ملحوظة أيضًا. نظرًا للسياق الاجتماعي والسياسي المتغير بسرعة في العراق، يحتاج المنهج إلى أن يكون قابلاً للتكيف مع الظروف المتغيرة والاحتياجات الناشئة. يسمح التصميم المرن للمنهج

بتحديثات وتعديلات في الوقت المناسب، مما يضمن استمرار صلته وفعاليته. (شحاته، ٢٠١٢، صفحة ٢٦٠)

المطلب الأول: خدمات دعم الطلاب وممارسات التعليم الشامل

في المشهد التعليمي المعاصر في العراق، تُعد خدمات دعم الطلاب وممارسات التعليم الشامل مكونات حيوية في معالجة الاحتياجات المتنوعة للطلاب. لقد أبرزت تركة الصراع وتحديات إعادة بناء الأمة أهمية توفير أنظمة دعم قوية في المدارس وتعزيز الشمولية في الإعدادات التعليمية. تعد هذه العناصر حاسمة في ضمان حصول جميع الطلاب، بغض النظر عن خلفياتهم أو ظروفهم، على تعليم ذي جودة والدعم اللازم للنجاح. (حسين، ٢٠١١، صفحة ٦٧)

اولاً: خدمات دعم الطلاب

تشمل مفهوم خدمات دعم الطلاب في المدارس العراقية مجموعة واسعة من المبادرات الهادفة إلى مساعدة الطلاب أكاديميًا وعاطفيًا. في بلد تأثر العديد من الطلاب فيه بالصراع والتشريد والصدمة، هذه الخدمات ليست مفيدة فحسب، بل ضرورية. اعترفت المدارس بشكل متزايد بالحاجة إلى توفير الدعم النفسي والاستشارات وبرامج الإرشاد لمساعدة الطلاب على التعامل مع التحديات التي يواجهونها. أحد الجوانب الرئيسة لخدمات دعم الطلاب هو التركيز على الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي. تعرض العديد من الطلاب العراقيين لصدمات كبيرة بسبب الحرب والعنف والتشريد. تعمل المدارس على تنفيذ برامج توفر الاستشارات والدعم النفسي، مما يساعد الطلاب على معالجة تجاربهم ومواصلة تعليمهم. غالبًا ما تُقدم هذه الخدمات بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية المتخصصة في الرعاية المستنيرة بالصدمات. تُعد خدمات الدعم الأكاديمي مكونًا حاسمًا آخر. في ظل التنوع في الخلفيات التعليمية وتجارب التعليم المتقطعة، يحتاج العديد من الطلاب إلى مساعدة أكاديمية إضافية للحاق بالركب والنجاح. تعد الفصول التعويضية وبرامج الدروس الخصوصية والدعم بعد المدرسة من المبادرات الشائعة الهادفة إلى معالجة هذه الاحتياجات. تعتبر هذه الخدمات مهمة بشكل خاص للطلاب الذين تأخروا أكاديميًا بسبب التشريد أو اضطرابات أخرى في تعليمهم. (علي، ٢٠١٨، صفحة ١٠)

المطلب الثاني: ممارسات التعليم الشامل

يُعد التعليم الشامل في العراق تركيزًا نسبيًا جديدًا ولكنه ينمو، ويعكس تحولًا نحو نظام تعليمي أكثر عدالة وقابلية للوصول. يعني التعليم الشامل ضمان حصول جميع الأطفال، بغض

النظر عن قدراتهم أو عرقياتهم أو خلفياتهم الاجتماعية الاقتصادية، على تعليم ذي جودة وفرص للتعلم وتطوير قدراتهم إلى أقصى حد. (الزيادات، ٢٠٠٣، صفحة ١٢).

جانب مهم من التعليم الشامل في العراق هو دمج الطلاب ذوي الإعاقة. تاريخيًا، واجه الطلاب ذوو الإعاقة العديد من العقبات في الوصول إلى التعليم، بما في ذلك العقبات الجسدية ونقص الموارد المتخصصة ووصمة العار الاجتماعية. تُبذل جهود لمعالجة هذه التحديات وتكييف المرافق المدرسية وتوفير المواد التعليمية المتخصصة وتدريب المعلمين على العمل مع المتعلمين المتنوعين. يزداد الاعتراف بحقوق الطلاب ذوي الإعاقة في التعليم جنبًا إلى جنب مع أقرانهم في المدارس العادية. تعد معالجة احتياجات الأطفال النازحين داخليًا واللاجئين بُعدًا حرجًا آخراً للشمولية. لدى العراق عدد كبير من الأشخاص النازحين واللاجئين، والعديد منهم من الأطفال في سن المدرسة. تشمل ممارسات التعليم الشامل في هذا السياق خلق بيئات مدرسية ترحيبية وتوفير الدعم اللغوي لغير الناطقين بالعربية ومعالجة الاحتياجات التعليمية والاجتماعية الخاصة لهؤلاء الطلاب. إنَّ الشمولية الجنسية جانبًا مهمًا آخر. تُبذل جهود لضمان فرص تعليمية متساوية للبنين والبنات، ومعالجة الحواجز القائمة على الجنس، وتعزيز ممارسات التدريس التي تراعي النوع الاجتماعي. يشمل ذلك توفير بيئات مدرسية آمنة وداعمة للفتيات وتشجيع مشاركتهن في جميع جوانب الحياة المدرسية ومعالجة أي تحيزات ثقافية قد تحد من فرصهن التعليمية. (وكالة الأنباء العراقية، ٢٠٢٢)

المطلب الثالث: التحديات والفرص في القيادة التعليمية العراقية

مواجهة قيود الموارد ومشكلات البنية التحتية تمثل تحديًا كبيرًا للقيادة التعليمية في العراق. في أمة تعيد بناء نفسها من النزاع، تعد ندرة الموارد والحاجة إلى إعادة تأهيل البنية التحتية في المدارس عوائق تتطلب إدارة مبتكرة واستراتيجية. يواجه القادة التعليميون في العراق مهمة شاقة لضمان استمرارية عمل المدارس وتوفير تعليم ذي جودة على الرغم من هذه العقبات. تفعيل دور التنمية وتشريع القوانين لمواجهة التحديات التي تواجه التعليم في العراق، والعمل المشترك بين الجهات المعنية والقوانين والتركيز على تطوير البنى التحتية للتعليم (رجه، ٢٠١٥)

تتعدد أوجه قصور الموارد في المدارس العراقية. وتُعد القيود المالية تحديًا كبيرًا، اذ تكافح اقتصاد البلاد للتعافي من سنوات النزاع وعدم الاستقرار، يؤثر هذا الوضع الاقتصادي بشكل مباشر على تمويل التعليم، مما يؤدي إلى نقص في ميزانيات المدارس. تحد هذه القيود المالية من قدرة المؤسسات التعليمية على الحصول على المواد التعليمية اللازمة وصيانة المرافق الكافية ودفع رواتب تنافسية لجذب واستبقاء المعلمين المؤهلين. غالبًا ما يكون تأثير هذه القيود

المالية واضحًا في الفصول المزدحمة والمواد التعليمية القديمة ونقص الموارد التعليمية الأساسية. تزيد مشكلات البنية التحتية من هذه التحديات. إذ تعرضت العديد من المباني المدرسية في العراق للضرر بسبب النزاع أو أصبحت قديمة ومتداعية بسبب سنوات الإهمال. إنَّ مهمة إعادة بناء وتجديد هذه الهياكل ضخمة ومكلفة. غالبًا ما تكافح المدارس مع مشاكل بنيوية أساسية مثل نقص مساحة الفصول الدراسية وعدم كفاية مرافق الصرف الصحي وعدم الوصول إلى التكنولوجيا. هذه الظروف غير مواتية للتعلم ويمكن أن تؤثر بشكل كبير على أداء الطلاب ومشاركتهم. على الرغم من هذه التحديات، هناك فرص للقادة التعليميين في العراق للابتكار وإحداث تغيير إيجابي. إحدى هذه الفرص تكمن في الاستفادة من المعونة الدولية والشراكات. تلتزم العديد من المنظمات الدولية بدعم التعليم في البيئات ما بعد النزاع. والتعاون مع هذه المنظمات، يمكن للقادة التعليميين الوصول إلى تمويل إضافي وموارد وخبرات. يمكن لهذه الشراكات أن تسهل ليس فقط تحسين المرافق المدرسية على المدى القصير ولكن أيضًا تنفيذ مشاريع وإصلاحات تعليمية طويلة الأمد. وهناك فرصة أخرى هي اعتماد التكنولوجيا في التعليم. بينما تشكل نقص البنية التحتية تحديًا، يمكن أن يوفر استخدام التكنولوجيا بشكل استراتيجي حلًا فعالًا من أنَّ التكلفة لبعض العقبات التعليمية. على سبيل المثال، يمكن للمنصات التعليمية الرقمية والموارد عبر الإنترنت أن تكمل المواد التعليمية التقليدية، مما يوفر للطلاب إمكانية الوصول إلى مجموعة أوسع من فرص التعلم. علاوة على ذلك، يمكن للتكنولوجيا المساعدة في تدريب المعلمين وتطويرهم المهني، وهي منطقة حاسمة لتحسين جودة التعليم ولكن غالبًا ما تكون محدودة بسبب قيود الموارد. (الفريحات، ٢٠١٣، صفحة ٦٥)

تعد مشاركة المجتمع فرصة أخرى لمعالجة تحديات الموارد والبنية التحتية. يمكن أن تحسن إشراك المجتمعات المحلية في تطوير وصيانة المرافق المدرسية ليس فقط من الموارد ولكن أيضًا من تعزيز شعور بالملكية والمسؤولية تجاه التعليم. يمكن للمبادرات المجتمعية، مثل جمع التبرعات المحلية والتطوع في المدارس والتعاون مع الشركات المحلية، أن توفر دعمًا إضافيًا للمدارس التي تكافح مع التمويل الحكومي المحدود، يتطلب التكيف مع تحديات قيود الموارد ومشكلات البنية التحتية من القادة التعليميين في العراق أن يكونوا ذوي رؤية وموارد ومرونة. يتطلب ذلك تحولًا من النهج التقليدية إلى استراتيجيات أكثر إبداعًا وتعاونًا. ومن اغتنام الفرص الموجودة داخل هذه التحديات، يمكن للقادة التعليميين تحقيق تقدم كبير في تحسين المشهد التعليمي في العراق. (رجه، ٢٠١٥)

المبحث الرابع

المشاركة المجتمعية واستراتيجيات تفاعل أصحاب المصلحة

إنَّ المشاركة المجتمعية وتفاعل أصحاب المصلحة استراتيجيات أساسية في مجال القيادة التعليمية، وبشكل خاص في سياق العراق. في بلد تأثر التعليم فيه بشكل كبير بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، يعد دور المجتمع وأصحاب المصلحة المختلفين في تشكيل ودعم التعليم لا يُقدر بثمن. تشمل هذه الاستراتيجيات مجموعة من الممارسات الهادفة إلى تعزيز التعاون، بناء الشراكات، وضمان استجابة النظام التعليمي لاحتياجات وطموحات المجتمع الذي يخدمه (الفريحات، ٢٠١٣، صفحة ٦٥). تكتسب المشاركة المجتمعية في التعليم أهمية متزايدة في الحقبة ما بعد النزاع.كونها ركيزة اساسية لنجاح العملية التعليمية وتسهم في تعزيز فعالية التعليم ورفع المستوى التحصيل الدراسي،وتعزيز الروح المعنوية وإعادة بناء الثقة والتماسك الاجتماعي في مجتمع مجزأ، تميل المدارس التي تشرك الآباء والقادة المحليين ومنظمات المجتمع في عملياتها إلى خلق بيئات تعليمية داعمة وشاملة ومتوافقة تزيد من دافعية التعليم وتقلل من نسب التسرب والغياب عند الطلبة مع السياق المحلي. أحد جوانب المشاركة المجتمعية هو مشاركة الآباء والعائلات في الرحلة التعليمية لأطفالهم. يمكن أن تتراوح هذه المشاركة من الانخراط في حوكمة المدرسة، مثل جمعيات أولياء الأمور والمعلمين، إلى المشاركة المباشرة في أنشطة المدرسة وعمليات اتخاذ القرار. ومشاركة الآباء، يمكن للمدارس الحصول على رؤى قيمة عن خلفيات الطلاب، القيم الثقافية، والاحتياجات الخاصة. (الخالدي، ٢٠٢٢، صفحة ١٦٠)

تلعب المنظمات المجتمعية المحلية والقادة أيضًا دورًا حاسمًا في دعم المدارس. في العديد من أجزاء العراق، كانت المنظمات غير الحكومية المحلية والمؤسسات الدينية ومجموعات المجتمع أدوات فعالة في إعادة بناء وتوفير الموارد للمدارس، تقديم برامج تعليمية تكميلية، والدعوة لإصلاحات تعليمية. تمتلك هذه المنظمات غالبًا فهمًا عميقًا للسياق المحلي ويمكن أن تقدم موارد وخبرات تكمل ما لدى المدارس،ورياض الاطفال والحاضانات والجامعات والمركز التعليمية،وكل مؤسسة تعمل بشكل خاص لان تلك المؤسسات جميعاً تقوم بأدوار متكاملة ملزمة بتقديم القيم والمبادئ والعلم حسب السن والادراك (زيتون، ٢٠٢٥)

يشمل التفاعل مع المجتمع الأوسع بناء شراكات مع الشركات والصناعات المحلية. يمكن أن توفر هذه الشراكات للمدارس موارد إضافية، فرص تدريب وعمل للطلاب، ورؤى حول المهارات والمعرفة المطلوبة في سوق العمل المحلي. يضمن هذا النوع من التفاعل أن التعليم المقدم ليس فقط سليمًا أكاديميًا ولكنه أيضًا ذو صلة واستجابة للاحتياجات الاقتصادية للمجتمع،

فضلاً عن المشاركة المجتمعية المحلية، يعتبر التفاعل مع مجموعة أوسع من أصحاب المصلحة أمرًا حاسمًا لنجاح نظام التعليم في العراق. يشمل هؤلاء أصحاب المصلحة الوكالات الحكومية والمنظمات الدولية والجهات المانحة. إنَّ بناء علاقات قوية مع الكيانات الحكومية أمرًا ضروريًا لتأمين التمويل، التأثير على السياسات التعليمية، وضمان التوافق مع الأهداف التعليمية الوطنية. من ناحية أخرى، يمكن للمنظمات الدولية والجهات المانحة توفير الدعم المالي والخبرة والوصول إلى أفضل الممارسات العالمية في التعليم، ولمجابهة هذه التحديات، تبرز الحاجة إلى أن يعتمد القادة التربويون في العراق نهجًا استراتيجيًا شاملًا يقوم على تعزيز المشاركة المجتمعية وتفعيل دور أصحاب المصلحة في العملية التعليمية. ويتطلب هذا النهج تطوير قنوات تواصل مؤسسية فاعلة مع مختلف مكونات المجتمع، بما يتيح استيعاب تصوراتهم واحتياجاتهم وتضمينها في عملية صنع القرار التربوي، فضلًا عن توفير منصات منظمة للحوار والتعاون المستدام. كما يستلزم ذلك ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، وضمان الالتزام المنهجي بتحقيق الأهداف التعليمية وفق رؤية واضحة ومحددة. (الفريحات، ٢٠١٣، صفحة ٦٦)

المطلب الأول: فرص التعاون الدولي والدعم

في سياق تطوير التعليم في العراق، تمثل فرص التعاون الدولي والدعم قناة حاسمة لتعزيز جودة ونطاق التعليم. يواجه العراق ما بعد النزاع تحديات عديدة في إعادة بناء بنيته التحتية التعليمية وأنظمته، لكن هذه التحديات تفتح أيضًا الباب لفرص هامة للتفاعل مع المجتمع العالمي. يوفر التعاون الدولي مسارًا للوصول إلى الموارد والخبرات والممارسات المبتكرة التي يمكن أن تعزز بشكل كبير جهود العراق التعليمية. يتميز مشهد التعاون الدولي في التعليم بتنوعه وشموليته، ويشمل الشراكات مع حكومات أجنبية ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية ومؤسسات تعليمية. يمكن أن تأخذ هذه الشراكات أشكالًا مختلفة، من المساعدات المالية والمادية المباشرة إلى مبادرات بناء القدرات وتطوير المناهج وفرص التبادل الطلابي. لا تقتصر هذه التعاونات على معالجة الاحتياجات الفورية للموارد والبنية التحتية فحسب، بل تلعب دورًا حيويًا أيضًا في دمج نظام التعليم العراقي في المجتمع التعليمي العالمي، أحد المجالات الرئيسة للفرص هو في مجال تطوير المناهج والمحتوى التعليمي. يمكن للتعاون مع الخبراء والمؤسسات التعليمية الدولية مساعدة المعلمين العراقيين في تطوير منهج يتسم بالتنافسية العالمية والصلة المحلية. يمكن للشراكات مع مزودي التكنولوجيا الدوليين ومنصات التعلم الإلكترونية تسهيل الوصول إلى مجموعة واسعة من الموارد التعليمية، مما يساعد على سد الفجوات الناجمة عن قيود الموارد والتحديات البنيوية. (الزيادات، ٢٠٠٣، صفحة ١٢)

إنُ التعليم العالي والبحث مجالًا آخر جاهزًا للتعاون الدولي. يمكن للجامعات العراقية الاستفادة كثيرًا من الشراكات مع الجامعات الأجنبية، التي تشمل المبادرات البحثية المشتركة وتبادل أعضاء هيئة التدريس وبرامج المنح الدراسية للطلاب. مما يعزز بيئة التميز العلمي والابتكار. علاوة على ذلك، يمكن أن تفتح هذه الشراكات مسارات للعلماء والطلاب العراقيين للتفاعل مع المجتمع الأكاديمي العالمي، مسهمين فيها ومستفيدين من تبادل المعرفة والأفكار. (عبدالغني، ٢٠٠٠، صفحة ٨٧)

فضلاً عن: هذه التعاونات التعليمية، يلعب الدعم الدولي في شكل مساعدات واستثمارات دورًا حاسمًا. تلتزم العديد من المنظمات الدولية والدول المانحة بدعم التعليم في البيئات ما بعد النزاع. يعتبر هذا الدعم المالي حيويًا للعراق،

المطلب الثاني: تكييف أفضل الممارسات العالمية في السياق العراقي

يقدم تكييف أفضل الممارسات العالمية في التعليم إلى السياق العراقي فرصة فريدة لإحياء نظامه التعليمي، مستفيدًا من خبرات وابتكارات دولية واسعة. ومع ذلك، لا يخلو هذا العمل من التحديات، اذ يتطلب فهمًا دقيقًا للمشهد الثقافي والاجتماعي والسياسي المميز للعراق.

أحد المجالات الرئيسية للتكييف هو دمج منهجيات التعليم المركزة على الطالب. عالميًا، حدث تحول نحو أساليب التدريس التي تعطي الأولوية للتفكير النقدي وحل المشكلات والإبداع على حفظ المعلومات. يمكن أن يحسن تطبيق هذه الأساليب في العراق بشكل كبير من جودة التعليم، مما يجعل التعلم أكثر تفاعلية وصلة بحياة الطلاب. ومع ذلك، يتطلب ذلك الانفصال عن أساليب التدريس التقليدية التي سيطرت لفترة طويلة على نظام التعليم العراقي. (كريم، ٢٠١٩، صفحة ٧٠)

إنَ دمج التكنولوجيا في التعليم ممارسة عالمية أخرى تحمل إمكانات كبيرة للسياق العراقي. على مستوى العالم، تم استخدام التكنولوجيا التعليمية لتوسيع نطاق الوصول إلى الموارد التعليمية وتخصيص تجارب التعلم وتزويد الطلاب بالمهارات الرقمية الأساسية. في العراق، اذ قد يكون الوصول إلى المواد التعليمية محدودًا، خاصة في المناطق الريفية، يمكن أن تلعب التكنولوجيا دورًا حاسمًا. ومع ذلك، يتطلب دمج التكنولوجيا بشكل فعال ليس فقط توفير الأجهزة والبرامج ولكن أيضًا تدريب المعلمين والطلاب على استخدامها. فضلاً عن ذلك، يجب معالجة الفجوة الرقمية بين المناطق الحضرية والريفية لضمان وصول عادل إلى التعلم المعزز بالتكنولوجيا. (صليب، ١٩٧٦، صفحة ٨٠)

المطلب الثالث: اتجاهات المستقبل والاتجاهات المحتملة في القيادة التعليمية

يتطور مجال القيادة التعليمية بسرعة، متأثرًا بالاتجاهات العالمية والتقدم التكنولوجي وتغير احتياجات المجتمع. مع التطلع إلى المستقبل، تظهر اتجاهات عدة محتملة في القيادة التعليمية، كل منها يعكس استجابة للتحديات والفرص المعقدة في القرن الحادي والعشرين. (عامر، ٢٠١٣، صفحة ٤٣). أحد الاتجاهات البارزة في القيادة التعليمية هو التأكيد المتزايد على تعزيز بيئات التعلم الشاملة والعادلة. مع تزايد تنوع المجتمعات والوعي بأهمية الشمولية، يتم تكليف القادة التعليميين بضمان حصول جميع الطلاب على تعليم عالي الجودة. يتضمن ذلك ليس فقط معالجة الحواجز المادية والموارد، مثل التحيز في المناهج أو أساليب التدريس. يجب أن يكون القادة قادرين على إنشاء مدارس ترحب وتدعم الطلاب من جميع الخلفيات، بما في ذلك ذوي الإعاقات والأقليات وأولئك الذين يواجهون تحديات اقتصادية-اجتماعية. من المرجح أن يشهد مستقبل القيادة التعليمية تركيزًا مكثفًا على السياسات والممارسات التي تعزز التنوع والعدالة والشمولية في جميع جوانب التعليم.

اتجاه آخر مهم هو دمج التكنولوجيا في التعليم. لقد غيرت الثورة الرقمية بالفعل كيف ندرس ونتعلم، ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه. يجب على القادة التعليميين المستقبليين التنقل بفعالية في هذا المشهد الرقمي، مستخدمين التكنولوجيا لتعزيز التعلم مع معالجة القضايا مثل المساواة الرقمية وأمان الإنترنت. يشمل ذلك ليس فقط دمج التكنولوجيا في المنهج الدراسي ولكن أيضًا استخدامها لتحسين إدارة المدرسة والتواصل. يجب أن يكون القادة مبتكرين، معتنقين تقنيات جديدة مثل الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي، مع الأخذ في الاعتبار الآثار الأخلاقية والعملية لمثل هذه التطورات. (خميس، ٢٠٠٩، صفحة ٦٥)، أصبحت الاستدامة والمواطنة العالمية أيضًا متزايدة الأهمية في القيادة التعليمية. مع مواجهة العالم لتحديات مثل تغير المناخ وندرة الموارد وعدم المساواة العالمية، يدرك القادة التعليميون الحاجة إلى إعداد الطلاب ليكونوا مواطنين عالميين مسؤولين. يتضمن ذلك دمج الاستدامة والوعي العالمي في المناهج الدراسية. من المرجح أن يضع القادة التعليميون في المستقبل تركيزًا أكبر على تجهيز الطلاب بالمعرفة والمهارات والقيم اللازمة للتنقل والاسهام في عالم يتغير بسرعة ومترابط. إنّ الانتقال إلى أشكال أكثر تعاونًا وموزعة من القيادة اتجاهًا آخر. يفسح النموذج التقليدي للقيادة الهرمية الطريق للمقاربات التي تؤكد على العمل الجماعي واتخاذ القرارات المشتركة والتمكين على جميع مستويات المجتمع المدرسي. يعزز هذا النهج التعاوني ليس فقط تفاعل المعلمين وتطويرهم المهني ولكن يشجع أيضًا على الابتكار وحل المشكلات الإبداعي. سيحتاج القادة التعليميون في المستقبل إلى

غرس ثقافة تعاونية داخل مدارسهم، بناء فرق وشبكات قوية، وتعزيز بيئة يتم فيها تقدير صوت الجميع وسماعه. يكتسب التعلم المخصص والتكيفي أيضًا زخمًا، مدفوعًا بتقدم البحوث التعليمية والتكنولوجيا. مع اكتساب فهم أعمق لكيفية تعلم الطلاب، يتبنى القادة التعليميون نهجًا يخصص التعليم لاحتياجات الطالب الفردية واهتماماته وأساليب تعلمه. يتطلب هذا التحول من القادة أن يكونوا مرنين ومتكيفين، على استعداد لتجربة أساليب تعليمية جديدة ومناهج دراسية. كما يتضمن استخدام البيانات والتحليلات لإبلاغ التدريس والتعلم، مضمونًا أن الممارسات التعليمية تعتمد على الأدلة وفعالة. (السعود، ٢٠٢١، صفحة ٢١)

الاستنتاجات :

أولاً: تبرز الحاجة الماسة للقيادة الفعالة كعامل حاسم في إحداث تغيير إيجابي. القادة التعليميون الذين يتمتعون بالفعالية والتأثير لديهم القدرة على إلهام المعلمين والطلاب على حد سواء، مما يسهم في خلق بيئة تعليمية تعزز من الشمول والدعم وتشجع على الابتكار والتطوير المستمر في الممارسات التعليمية.

ثانياً: تحديات البنية التحتية ونقص الموارد تعد من القضايا البارزة التي تواجه النظام التعليمي في العراق.

ثالثاً: إعادة ترميم المدارس وتحديثها، إلى جانب توفير الموارد التعليمية الأساسية، من الركائز التي لا غنى عنها للارتقاء بجودة التعليم. غير أن توظيف التكنولوجيا في هذا المجال يفتح آفاقًا واسعة ويشكّل فرصة ثمينة لإحداث نقلة نوعية حقيقية.

رابعاً: الشمولية والعدالة في التعليم تمثلان أيضًا محور تركيز رئيسي. السعي لخلق بيئات تعليمية ترحب بالجميع وتوفر الدعم لطلاب من خلفيات متنوعة، بما في ذلك ذوي الإعاقات والأقليات والمجموعات الاجتماعية–الاقتصادية المتضررة، يشكل جزءًا لا يتجزأ من تطوير نظام تعليمي شامل وعادل. يتطلب تحقيق هذا الهدف جهودًا متواصلة لمواجهة الحواجز البنيوية والموردية، وكذلك التحديات الأكثر دقة مثل التحيز في المناهج الدراسية وأساليب التدريس.

التوصيات :

بناءً على الاستنتاجات المستخلصة من بحثنا هذا، يمكن صياغة توصيات عدة تهدف إلى دعم وتعزيز النظام التعليمي في البلاد.

أولاً: إنّ تنمية قدرات القادة التربويين والمعلمين أمرًا بالغ الأهمية، وذلك من خلال تعزيز برامج التدريب التي تهدف إلى تطوير مهاراتهم في توظيف أساليب التدريس الحديثة والتقنيات التعليمية. وينبغي أن تتضمن هذه البرامج ورش عمل منظمة ودورات تدريبية متنوعة، إلى جانب

استراتيجيات التعلم المخصص، بما يسهم في دمج التكنولوجيا داخل الفصول الدراسية بصورة فعّالة تعزز التفاعل وتزيد من دافعية الطلاب نحو التعلم

ثانياً: يجب تطوير وتنفيذ سياسات تعليمية تعالج مسألة الشمول والعدالة بشكل مباشر. يتطلب هذا إعادة النظر في المناهج الدراسية لضمان أنها تعكس التنوع الثقافي والاجتماعي للعراق وتوفر محتوى يعزز الفهم المتبادل والاحترام بين مختلف الجماعات. فضلاً عن ذلك، ينبغي توفير الدعم والموارد اللازمة لضمان وصول جميع الطلاب، بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة والمجموعات المهمشة، إلى التعليم عالي الجودة.

ثالثاً: يُسهم تعزيز الشراكات بين المدارس والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية في توفير موارد إضافية ودعم فني فعّال، كما يثري البرامج التعليمية بخبرات ومعارف متنوعة ، وتساعد هذه الشراكات على ترسيخ جسور التعاون والتفاهم بين المدارس والمجتمعات المحيطة بها، بما ينعكس إيجابًا على خلق بيئة تعليمية أكثر دعمًا وشمولًا.

رابعاً: التركيز على تطوير برامج ومبادرات تعليمية تدعم الصحة النفسية والرفاهية للطلاب والمعلمين. مع الاعتراف المتزايد بأهمية الرفاه النفسي، من الضروري إنشاء بيئة مدرسية توفر الدعم اللازم للتعامل مع التحديات النفسية والاجتماعية. تشمل هذه البرامج تدريب المعلمين على التعرف على علامات الضغط النفسي والعمل مع المهنيين في مجال الصحة النفسية لتوفير الدعم الفعال للطلاب.

قائمة المصادر

احمد جساب راشد، و بطرس دغيم. (٢٠٢٣). دور القيادة البارعة في تحقيق الإبداع الإداري لدى العاملين: دراسة ميدانية في المديرية العامة للتعليم المهني في وزارة التربية العراقية. *مجلة الريادة للمال والاعمال*، ٤ (٤)، ٠٣–٢٦. doi:https://doi.org/10.56967/ejfb2023326

أحمد جودة. (٢٠١٢). *تاريخ التربية والتعليم في العراق*. بغداد: مطابع شركة نورس.

اسماء حمود علي الخالدي. (٢٠٢٢). دور المشاركة المجتمعية في تطوير التعليم المدرسي من وجهة نظر مديري المدارس الحكومية والمشرفين التربويين في محافظة المفرق. *Journal of Research and Studies*، ٥ (١)، ١٥٩–١٨٨. doi:https://doi.org/10.54161/jrs.v5i1.85

جمال أسد مزعل. (١٩٩٠). *نظام التعليم في العراق*. الموصل: جامعة الموصل.

جميل صليب. (١٩٧٦). *مستقبل التربية في العالم العربي* (الإصدار ٢). بيروت، دار عويدات.

حسن شحاته. (٢٠١٢). *تصميم المناهج وقيم التقدم في العالم العربي*. القاهرة: المنهل للنشر والتوزيع.

حميد حنون خالد. (٢٠١٥). *مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق*. بيروت: دار السنهوري.

داخل حسن جريو. (٢٠٠٤). التعليم العالي في العراق وبعض متطلبات الإصلاح. *مجلة المجمع العلمي العراقي*، ٢١ (١).

راتب السعود. (٢٠٢١). *اتجاهات معاصرة في القيادة التربوية*. عمان: طارق للخدمات المكتبية.

راتب قاسم عاشور. (٢٠٠٧). *المنهج بين النظرية والتطبيق*. عمان: دار المسيرة للطباعة والنشر.

رغد حماد رجه. (٢٠١٥). *نحو تحقيق جودة وتكافؤ الفرص التعليمية في العراق: در التنمية وتشريع القوانين في تحقيق التغيير المطلوب*. [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين].

شادي علي. (٢٠١٨). *تطوير التعليم ماقبل الجامعي في العراق افاق وحلول في ضوء التجارب الدولية*.

صفاء تايه. (٢٠٢١). دور الادارة الالكترونية في تحسين كفاءة اداء النظام المصرفي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية. *مجلة الكوفة*، ١ (٤٠)، ٥٦٥-٥٩٤. doi:10.36317/kaj/2019/v1.i40.1021

طارق عبد الرؤوف محمد عامر. (٢٠١٣). *القيادة التربوية و مهارات الاتصال*. القاهرة: دار العلوم للنشر.

طاهر محسن منصور الغالبي. (٢٠١٢). مداخل صناعة القرار الاستراتيجي و علاقتها بالأداء : دراسة تطبيقية في منظمات عراقية. *العلوم الاقتصادية*، ٨(٢٩)، ١-٣٣.

طيف عبدالخالق. (٢٠١٨). ادارة الحودة الشاملة و موائمتها مع سوق العمل عينة استطلاعية لكليات القانون. *المؤتمر الدولي الضامن لضمان جودة التعليم العالي* (صفحة ٥٠٨). لبنان: بيروت.

ظفر ناصر حسين. (٢٠١١). *أثر عمليات ادارة المعرفة والتعلم التنظيمي في الاداء الاستراتيجي*. [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء].

ظفر ناصر حسين. (٢٠١١). *أثر عمليات إدارة المعرفة والتعلم التنظيمي في الأداء الاستراتيجي*. [رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء].

عامر ياس القيسي. (٢٠١٥). *التربية والتعليم في العراق..الواقع والمقترحات*. الاردن: مؤسسة فريدريش ايبرت.

عبد الجواد بكر. (٢٠٠٣). *السياسات التعليمية وصنع القرار*. الاسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر.

عدنان مكي. (١٩٩١). *التنمية والتخطيط الاقليمي*. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.

غالب عبد المعطي الفريحات. (٢٠١٣). *استخدام البيانات والمعلومات في تحسين الأداء الإداري والتربوي. عمان*. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

فاتن فاضل كريم. (٢٠١٩). أثر استراتيجية تعلم الأقران في تحصيل تلاميذ الصف الخامس الابتدائي في مادة العلوم. *دراسات تربوية*، ١٢ (٤٧)، ٦٩-٨٨. تم الاسترداد من https://search.shamaa.org/fullrecord?ID=253421

كاظم سعد الأعرجي. (٢٠١٢). الدخل القومي والإنفاق على التعليم. *المجلة العراقية للعلوم الادارية*، ٨(٣١)، ٧٣-٨٦.

محمد عطية خميس. (٢٠٠٩). *تكنولوجيا التعليم والتعليم*. القاهرة: دار السحاب للنشر والتوزيع.

محمد عواد الزيادات. (٢٠٠٣). *اتجاهات معاصرة في إدارة المعرفة*. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

محمد محمود عبدالغني. (٢٠٠٠). *منظومة تكنولوجيا التعليم في المدارس : الواقع والمأمول*. المنصورة، دار الوفاء.

مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي؛. (٢٠١٩). *خريجو التعليم العالي في العراق للعام الدراسي ٢٠١٨-٢٠١٩*. وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للأحصاء.

منذر زيتون. (٢٠٢٥). *دور المؤسسات التربوية والتعليمية في تعزيز دور الأسرة لتحقيق الأمن المجتمعي*. تم الاسترداد من الجمعية الاردنية لإعجاز القران والسنة: https://bitly.cx/FYtF

وكالة الأنباء العراقية. (٢٠٢٢). *التربية تتبنى رؤية جديدة في مشروع الدمج التربوي للتعليم الشامل*.

List of Sources

Ahmed Jassab Rashid and Butros Daghim. (2023). The Role of Effective Leadership in Achieving Administrative Creativity Among Employees: A Field Study in the General Directorate of Vocational Education at the Iraqi Ministry of Education. Al-Riyada Journal for Finance and Business, 4(4), 3–26. doi:https://doi.org/10.56967/ejfb2023326

Ahmed Jawda. (2012). The History of Education in Iraq. Baghdad: Nours Printing Company.

Asmaa Hamoud Ali Al-Khalidi. (2022). The Role of Community Participation in Developing School Education from the Perspective of Public School Principals and Educational Supervisors in Mafraq Governorate. Journal of Research and Studies, 5(1), 159–188. doi:https://doi.org/10.54161/jrs.v5i1.85

Jamal Asad Mazal. (1990). The Education System in Iraq. Mosul: University of Mosul.

Jamil Salib. (1976). The Future of Education in the Arab World (2nd Edition). Beirut: Dar Oweidat.

Hassan Shehata. (2012). Curriculum Design and the Values of Progress in the Arab World. Cairo: Al-Manhal Publishing and Distribution.

Hamid Hannoun Khalid. (2015). Principles of Constitutional Law and the Development of the Political System in Iraq. Beirut: Dar Al-Sanhouri.

Dakhel Hassan Jariou. (2004). Higher Education in Iraq and Some Requirements for Reform. Journal of the Iraqi Scientific Academy, 21(1.(

Rateb Al-Saoud. (2021). Contemporary Trends in Educational Leadership. Amman: Tariq Office Services.
Rateb Qasim Ashour. (2007). Curriculum: Between Theory and Practice. Amman: Dar Al-Masirah for Printing and Publishing.
Raghad Hammad Rajah. (2015). Towards Achieving Quality and Equal Educational Opportunities in Iraq: The Role of Development and Legislation in Achieving the Desired Change. [Unpublished Master's Thesis, Al-Nahrain University.[
Shadi Ali. (2018). Developing Pre-University Education in Iraq: Prospects and Solutions in Light of International Experiences.
Safaa Tayeh. (2021). The Role of E-Management in Improving the Efficiency of the Banking System: An Applied Study in a Sample of Iraqi Banks. Al-Kufa Journal, 1(40), 565-594. doi:10.36317/kaj/2019/v1.i40.1021
Tariq Abdul Raouf Mohammed Amer. (2013). Educational Leadership and Communication Skills. Cairo: Dar Al-Ulum Publishing.
Taher Mohsen Mansour Al-Ghalibi. (2012). Approaches to Strategic Decision-Making and Their Relationship to Performance: An Applied Study in Iraqi Organizations. Economic Sciences, 8(29), 1-33.
Taif Abdul Khaliq. (2018). Total Quality Management and Its Alignment with the Labor Market: An Exploratory Sample of Law Colleges. The International Conference on Ensuring Quality in Higher Education (p. 508). Lebanon: Beirut.
Zafar Nasser Hussein. (2011). The Impact of Knowledge Management and Organizational Learning Processes on Strategic Performance. [Unpublished Master's Thesis, University of Karbala.[
Zafar Nasser Hussein. (2011). The Impact of Knowledge Management and Organizational Learning Processes on Strategic Performance. [Unpublished Master's Thesis, University of Karbala.[
Amer Yass Al-Qaisi. (2015). Education in Iraq: Reality and Proposals. Jordan: Friedrich Ebert Foundation.
Abdul Jawad Bakr. (2003). Educational Policies and Decision-Making. Alexandria: Dar Al-Wafaa for Printing and Publishing.
Adnan Makki. (1991). Regional Development and Planning. Mosul: Dar Al-Kutub for Printing and Publishing.
Ghalib Abdul-Mu'ti Al-Farihat. (2013). Using Data and Information to Improve Administrative and Educational Performance. Amman, Jordan: Dar Ghaydaa for Publishing and Distribution.
Faten Fadel Karim. (2019). The Impact of Peer Learning Strategies on the Achievement of Fifth-Grade Primary School Students in Science. Educational Studies, 12(47), 69-88. Retrieved from https://search.shamaa.org/fullrecord?ID=253421
Kadhim Saad Al-Araji. (2012). National Income and Expenditure on Education. Iraqi Journal of Administrative Sciences, 8(31), 73-86.
Mohammed Attia Khamis. (2009). Educational Technology and Education. Cairo: Dar Al-Sahab for Publishing and Distribution.
Mohammed Awad Al-Ziyadat. (2003). Contemporary Trends in Knowledge Management. Jordan: Dar Safaa for Publishing and Distribution.
Mohammed Mahmoud Abdel-Ghani. (2000). The Educational Technology System in Schools: Reality and Aspirations. Mansoura: Dar Al-Wafaa.
Directorate of Social and Educational Statistics. (2019). Higher Education Graduates in Iraq for the Academic Year 2018-2019. Ministry of Planning: Central Statistical Organization.
Munther Zaitoun. (2025). The role of educational institutions in strengthening the family's role in achieving community security. Retrieved from the Jordanian Association for the Scientific Miracles of the Qur'an and Sunnah: https://bitly.cx/FYtF
Iraqi News Agency. (2022). Education adopts a new vision in the educational integration project for inclusive education.